الأمم المتحدة

A

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
LIMITED

A/HRC/7/L.38
25 March 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السابعة
البند ٤ من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

إسبانيا*، وإستونيا*، وألمانيا، وآيرلندا*، وإيطاليا، والبرتغـــال*، وبلجيكـــا*، وبلغاريـــا*، والجمهورية التشيكية*، والدانمرك*، وسلوفاكيا*، وسلوفينيا، وفرنسا، وفنلندا*، وقبرص*، ولاتفيا*، ولكسمبرغ*، ومصر (باسم المجموعة الأفريقية)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنمسا*، وهنغاريا*، وهولندا، واليونان*: مشروع قرار

٧/...- حالة حقوق الإنسان في السودان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهـــدين الـــدوليين الخاصين بحقوق الإنسان،

وإذ يؤكد من جديد أن على جميع الدول الأعضاء التزاماً بتعزيز وحماية حقـــوق الإنـــسان والحريـــات الأساسية وفقاً لما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وغير ذلك من صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً قرار لجنة حقوق الإنسان ٨٢/٢٠٠٥ المؤرخ ٢١ نيـــسان/أبريـــل ٢٠٠٥، وقراري المجلس ٣٤/٦ و٣٥/٦ المؤرخين ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧،

---

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.

وإذ يضع في اعتباره التقرير الذي قدمته المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في السودان ويحث على تنفيذ التوصيات الواردة فيه،

١- *يحيط علماً* بتقرير المقررة الخاصة؛

٢- *يرحب* بتعاون حكومة السودان مع المقررة الخاصة، بما في ذلك على المستوى الوزاري، ويلاحظ باهتمام تعاملها مع المجتمع الدولي فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان؛

٣- *يحث* حكومة السودان على مواصلة التعاون الكامل مع المقررة الخاصة والاستجابة لطلباتها الخاصة بزيارة جميع مناطق السودان وتزويدها بكل ما يلزم من معلومات لتمكينها من الاضطلاع بولايتها بمزيد من الفعالية؛

٤- *يطلب* إلى حكومة السودان مواصلة ومضاعفة جهودها الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان باتخاذ جميع الخطوات الملموسة الممكنة من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان؛

٥- *يسلِّم* بما اتخذته حكومة السودان من تدابير لمعالجة حالة حقوق الإنسان في السودان، غير أنه يُعرب عن انشغاله لأن تنفيذ هذه التدابير لم يُحدِث، لأسباب عديدة ومتعددة، الأثر الإيجابي المرغوب على أرض الواقع؛

٦- *يُعرِب عن بالغ قلقه* إزاء خطورة الانتهاكات الجارية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في بعض أجزاء دارفور، ويكرر دعوته إلى جميع الأطراف لوضع حد لجميع أعمال العنف ضد المدنيين، مع التركيز بوجه خاص على الفئات الضعيفة، بما فيها النساء والأطفال والمشردون داخلياً، وكذلك المدافعون عن حقوق الإنسان والعاملون في المجال الإنساني؛

٧- *يشدِّد* على أن حكومة السودان هي المسؤول الأول عن حماية جميع مواطنيها، بمن فيهم كافة الفئات الضعيفة؛

٨- *يدعو* الموقِّعين على اتفاق السلام لدارفور إلى الامتثال لالتزاماتهم القائمة بموجب ذلك الاتفاق، ويسلِّم بالتدابير التي اتُّخِذَت فعلاً لتنفيذه، ويدعو الأطراف غير الموقِّعة عليه إلى الاشتراك في العملية السياسية الخاصة بدارفور التي يتزعمها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة امتثالاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك الفقرة ٥ من قرار المجلس ٤/٨؛

٩- *يحث* حكومة السودان على مواصلة ومضاعفة جهودها لتنفيذ التوصيات التي حدّدها فريق الخبراء وفقاً للأطر الزمنية والمؤشرات المحدّدة؛

١٠- *يشجِّع* حكومة السودان على تسريع الإعمال التدرُّجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في السودان؛

١١- *يدعو* هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، إلى مواصلة تقديم الدعم والمساعدة الفنية للسودان لتنفيذ توصيات فريق الخبراء، ويناشد المانحين مواصلة توفير المساعدة المالية والفنية والمعدات اللازمة لتحسين حالة حقوق الإنسان في السودان ومواصلة تقديم الدعم من أجل تنفيذ اتفاق السلام الشامل؛

١٢- *يدعو* حكومة السودان إلى تسريع تنفيذ اتفاق السلام الشامل وإنشاء اللجان المتبقية، ولا سيما استكمال عملية إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وفقاً لمبادئ باريس؛

١٣- *يعرب عن قلقه* بوجه خاص لأنه لم تتم حتى الآن مساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة السابقة والجارية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في دارفور عن الجرائم التي ارتكبوها، ويحث حكومة السودان على التصدي لهذه المسألة على وجه السرعة بإجراء تحقيق شامل في جميع مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وذلك بإحضار مرتكبي هذه الانتهاكات أمام القضاء بسرعة؛

١٤- *يقرِّر* استعراض حالة حقوق الإنسان في السودان في دورته المقررة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

- - - - -